الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/9

Distr.: General
27 November 2023

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثاني والأربعون
شلالات فيكتوريا، زيمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)،
٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا نظامية

تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته التاسعة وأنشطة المتابعة

أولا– مقدمة

١– يُقدَّم هذا التقرير إلى لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (لجنة الخبراء) لإبلاغها بأعمال الدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ونتائجها وإطلاعها على أنشطة متابعتها. واللجنة مدعوة إلى تبادل وجهات نظرها وتقديم التوجيه والتوصيات فيما يتعلق بمحتويات التقرير بهدف تسريع وتيرة ونطاق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها.''

٢– ويعرض التقرير الخطط المتعلقة بالدورة العاشرة للمنتدى، وذلك لإعلام أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرهم من أصحاب المصلحة وحفز مشاركتهم في عملية التخطيط.

٣– وتتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنظيم المنتدى الإقليمي سنويا مع حكومة البلد المضيف، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف العام للمنتدى في الدفع بتنفيذ خطة عام

* E/ECA/COE/42/1

A.23-01502

٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز على استعراض التقدم المحرز، وتعزيز التعلم والدعوة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات سياساتية لتنفيذ الخطتين بفعالية.

ثانيا- تنظيم المنتدى ومجالات التركيز والنتائج

٤- تولَّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمعية حكومة النيجر وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة،[(١)] تنظيم الدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في نيامي، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٢٣.

٥- وحضر الدورةَ أكثر من ٩٠٠ مشارك شخصيا وما يزيد عن ألف مشارك افتراضيا، بينهم وزراء وممثلون آخرون رفيعو المستوى عن حكومات ٤٤ عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وممثلون عن هيئات حكومية دولية، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية، وجهات أخرى صاحبة مصلحة.

ألف- السياق ومجالات التركيز والأهداف

٦- عُقدت الدورة في وقت ظل فيه العالم عالقا في حالة من عدم اليقين الاقتصادي ناجمةٍ عن أزمات متعددة، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والحرب في أوكرانيا. وقد أدى اجتماع هذه الأزمات إلى زيادة المصاعب الاقتصادية، وتقويض الرخاء، وإعاقة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧- وعُقد المنتدى الإقليمي تمهيدا لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٢٣، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣.

٨- وتناول موضوع الدورة ''تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها''.

[(١)] شارك في هذه العملية، بصفة شركاء، الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب التنسيق الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومتطوعو الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية.

٩- وخلال الدورة، أُجري استعراض متعمق للتقدم المحرز وتم تحديد تدابير لتسريع الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخمسة المختارة (الأهداف ٦ و٧ و٩ و١١ و١٧) وما يقابلها من أهداف في خطة عام ٢٠٦٣.

١٠- وأتاحت الدورة أيضا للمشاركين فرصة التعلم من بعضهم البعض، وتبادل الممارسات الجيدة وابتكار حلول وتعزيزها، بما في ذلك سبل العمل والمبادرات الملموسة في سبيل تسريع نطاق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتوسيعه.

١١- واسترشدت وقائع الدورة بتوجيهات مكتبها المنتخب.[٢]

باء- الاجتماعات الرئيسية وغيرها من الاجتماعات أثناء المنتدى

١٢- افتتح الدورةَ رسميا رئيس النيجر، السيد محمد بازوم. وألقى محافظ نيامي، السيد أودو أمبوكا، كلمة ترحيبية. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من وزيرة الدولة لتطوير الأعمال في كابو فيردي، السيدة أدالغيسا فاز، نيابة عن رئيس مكتب الدورة الثامنة للمنتدى؛ والأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد أنطوينو بيدرو؛ ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيدة لاتشيزارا ستويفا؛ ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة مونيك نسانزاباغانوا؛ وممثلَي الشباب، السيدة أنيتا حميدو والسيد مصطفى جعفر؛ ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد.

١٣- وتضمنت وقائع الدورة الجلسات الرئيسية التالية:

(أ) حلقتي نقاش رفيعتي المستوى عن موضوعين: ''من أفريقيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة: أولويات لمعالجة الأزمات المتعددة وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها'' و''من الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وما بعدها: التمويل لتحقيق الانتعاش الشامل والتحولات العادلة وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها''؛

(ب) حلقتي نقاش عامّتين، إحداهما بشأن الإجراءات والاستعراضات الوطنية ودون الوطنية لتسريع التنفيذ وتوسيع نطاقه في أفريقيا، والأخرى بشأن إعادة التفكير في توافر البيانات ونظم البيانات في أفريقيا لمعالجة الصدمات المتعددة وتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

[٢] الرئيس: النيجر؛ النائب الأول للرئيس: المغرب؛ النائب الثاني للرئيس: ناميبيا؛ النائب الثالث للرئيس: تشاد؛ المقرر: إثيوبيا.

(ج) اجتماعات موازية لإجراء استعراض معمَّق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران بشأن الموضوعات الفرعية للدورة والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الخمسة المختارة وما يقابلها من أهداف في خطة عام ٢٠٦٣؛

(د) حلقة نقاش عامة عن الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي من أجل التعجيل بالانتعاش وتنفيذ الخطتين؛

(هـ) عروضا ومناقشات بشأن الإجراءات والشراكات الرامية إلى تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل للخطتين.

١٤- وسبقَت الاجتماعات الرئيسيةَ للدورة عدةُ فعاليات عُقدت على هامشها. وقد أثْرت نتائج تلك الفعاليات المداولات التي جرت في المنتدى. وكان من بين تلك الفعاليات:

(أ) المنتدى الخامس المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا؛

(ب) حلقة العمل الإقليمية التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية الأفريقية والاستعراضات المحلية الطوعية، مع التركيز بشكل خاص على البلدان الأفريقية السبعة التي تُجري استعراضات وطنية طوعية في عام ٢٠٢٣؛

(ج) الدورة الثانية من محادثات المناخ الأفريقية الرابعة؛[٣]

(د) حلقة العمل التحضيرية والمتعلقة بتنمية القدرات للمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة في المنطقة الأفريقية، إعدادا للدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة؛[٤]

(هـ) تم في المجموع تنظيم ٢٤ فعالية جانبية تتسق وموضوع الدورة ومواضيعها الفرعية.[٥]

جيم- المحصلات والنتائج الرئيسية

١٥- يرد في الفقرات التالية وصف لمحصلات الدورة ونتائجها الرئيسية.

[٣] يمكن الاطلاع على المذكرة المفاهيمية للدورة وبرنامج عملها والعروض المقدمة فيها على الموقع www.uneca.org/eca-events/fourth-africa-climate-talks-second-session.

[٤] يمكن الاطلاع على المذكرة المفاهيمية والتقرير المتعلقين بحلقة العمل على الموقع www.uneca.org/eca-events/index.php/node/131 .

[٥] للاطلاع على تفاصيل الفعاليات الجانبية، انظر الموقع التالي: www.uneca.org/eca-events/side-events .

١- الالتزام بدعم المبادرات الابتكارية والمفضية إلى التحول وتوسيعها لتحقيق نتائج ملموسة كبيرة وسريعة بما يتماشى وطموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها “

١٦- توصَّل المشاركون في المنتدى إلى توافق في الآراء، وأعربوا عن التزامهم بزيادة الدعم للمبادرات التي تنطوي على إمكانات كبيرة لإعطاء زخم كبير للمسعى الرامي إلى إنقاذ عملية تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، ودعوا إلى زيادة الدعم لتلك المبادرات. وشملت المبادرات ما يلي:

(أ) تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي ينطوي على تأثيرات مُضاعِفة على نطاق أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) مبادرة الجدار الأزرق العظيم التي تهدف إلى حماية مليوني كيلومتر مربع من المناطق البحرية واستعادة مليوني هكتار من المنظومات البيئية الساحلية والبحرية الحيوية، وبالتالي المساعدة على عزل ١٠٠ مليون طن من الكربون واستحداث مليون إلى مليوني وظيفة زرقاء بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ج) التحالف من أجل ديون يمكن تحملها، الذي يهدف إلى معالجة الأوضاع المالية الصعبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وتأثيرها المنهِك للعمل المناخي والتنمية؛ وخفض تكلفة التمويل الأخضر للاقتصادات الناشئة، لتحفيز شركاء التحالف على الاتفاق على مجموعة من الالتزامات الجديدة الحاسمة الأهمية لتخفيف عبء الديون ودعم البيئة في الوقت نفسه؛ وإطلاق مسار جديد للمشاورات لبحث مواضيع تجمع بين الديون والمناخ والتنمية؛

(د) مبادرة سلاسل القيمة الخاصة بالمعادن المستخدمة في صناعة البطاريات، التي تهدف إلى تعزيز إضافة القيمة إلى استغلال معادن مثل الكوبالت والنحاس والغرافيت والمنغنيز في القارة واستخدامها لتحفيز صناعات جديدة قادرة على استحداث فرص العمل وتولد الدخل عبر سلاسل القيمة الخاصة بالمعادن؛

(هـ) سِجل إقليمي لأرصدة الكربون ومبادرة لأسواق الكربون الأفريقية، يهدفان إلى إنشاء سجلات ذات مصداقية لمشاريع أرصدة الكربون وتوسيعها في جميع أنحاء أفريقيا لتوليد أرصدة كربون قابلة للتداول من أجل دعم المجتمعات المحلية، وتحسين فرص الحصول على الطاقة النظيفة، وحماية الأراضي والغابات والمنظومات البيئية البحرية؛

(و) مبادرة ذات صلة بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة ترمي إلى تسريع استثمارات القطاع الخاص في توسيع نطاق الحصول على الطاقة النظيفة بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ.

٢- الرسائل الرئيسية المتعلقة بالمضي قدما في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما يقابلها من أهداف في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“

١٧- اعتمد المشاركون في الدورة رسائل رئيسية بشأن موضوعها وموضوعاتها الفرعية التي تناولت التحديات والتقدم المحرز وسبل العمل والإجراءات اللازمة لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.[٦]

٣- إعلان نيامي بشأن تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“

١٨- في إعلان نيامي بشأن تسريع الانتعاش الشامل والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“، طالب المشاركون في الدورة بالإسراع في تنفيذ الخطتين، وأقروا بالحاجة إلى معالجة تأثير الأزمات المتتالية في جميع أنحاء العالم. ومن خلال الإعلان، رحب المشاركون بدور المبادرات المفضية إلى التحول في التعجيل بتنفيذ الخطتين، ودعوا إلى مزيد منها.[٧]

١٩- وكان إعلان نيامي والرسائل الرئيسية المنبثقة عن الدورة (ECA/RFSD/2023/12) بمثابة المساهمة الإقليمية الأفريقية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٢٣، وفي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر.

٢٠- ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير موجز لمبادرات وسبل عمل وإجراءات مختارة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣، مستمَدَّةٍ من الرسائل الرئيسية وإعلان نيامي.

---

[٦] يمكن الاطلاع على الموجز والرسائل الرئيسية المعتمدة في المنتدى على الرابط التالي: www.uneca.org/eca-events/sites/default/files/eventdocumets/ARFSD_9_Summay_and_Key_Messages_EN.pdf.

[٧] يمكن الاطلاع على الإعلان على الرابط التالي: www.uneca.org/eca-events/sites/default/files/eventdocumets/ARFSD_9_Niamey_Declaration_Final_EN.pdf.

٤- التعلم من الأقران وتنمية القدرات في مجال السياسات والخطط والبرامج والممارسات وإجراء استعراضات وطنية ومحلية طوعية تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"

٢١- أتاحت الدورة مساحة للحوار وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك تصميم أطر وطنية وتنفيذها؛ وإجراء استعراضات وطنية ومحلية طوعية للخطتين؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والعمل المناخي وإشراك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة **الآخرين**.

٥- تقارير مرجعية بشأن مختلف المواضيع الفرعية للدورة

٢٢- تحضيرا للدورة، أُعد تقرير مرجعي بشأن كل واحد من الموضوعات الفرعية، يغطي ما للموضوع الفرعي من أهمية للتنمية في أفريقيا، ويسلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات والثغرات والخيارات لتوسيع نطاق تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الغايات المحددة في إطار الموضوع الفرعي.[٨]

ثالثا-متابعة الدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

٢٣- في إطار متابعة الدورة التاسعة للمنتدى، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها بأنشطة لتعزيز إعمال نتائج الدورة ودعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التعبير عن الشواغل والأولويات الأفريقية خلال المداولات وتجسيدها في نتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتسلط الفقرات التالية الضوء على أنشطة المتابعة الرئيسية.

١- تقديم الرسائل الرئيسية وعرضها على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣

٢٤- قُدِّمت الرسائل الرئيسية التي اعتمدها المنتدى إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة باعتبارها المساهَمة الإقليمية الأفريقية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وفي وقت لاحق، عَرضت وزيرة البيئة ومكافحة التصحر في النيجر ورئيسة الدورة التاسعة للمنتدى، السيدة غاراما ساراتو رابيعو إينوسا، الرسائل الرئيسية أثناء الجزء الرفيع المستوى من المنتدى السياسي.

[٨] يمكن الاطلاع على التقارير المرجعية على الرابط التالي: www.uneca.org/eca-events/ninth-session-africa-regional-forum-sustainable-development/documents.

٢- المشاركة في الجلسات المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣

٢٥- شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جلسات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية لدعم وتعزيز رسائل البلدان الأفريقية السبعة (بوركينا فاسو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا) التي كانت تقدم استعراضاتها أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣- المشاركة في الجزء الوزاري من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٦- شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في برنامج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي تضمن، من بين ما تضمن، افتتاحَ الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجزءا وزاريا، ومحادثةً جانبية بشأن تقرير التنمية المستدامة في العالم، ومناقشةً عامة بشأن مواصلة الزخم في سبيل عقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، وعرضَ رسائل من جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومن المناطق الإقليمية، وتقديمَ تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى الموجهة للجزء الرفيع المستوى (E/2023/78)، وعرضَ تقرير لجنة السياسات الإنمائية (E/2023/33)، وحلقة نقاش بشأن التغلب على التركيز المفرط على النتائج القصيرة الأجل.

٤- تنظيم ''يوم أفريقيا'' والمشاركة فيه

٢٧- ''يوم أفريقيا'' فعاليةٌ سنوية تقام في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتشترك في تنظيمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تجمع بين الوزراء والخبراء والممارسين لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة للتغلب على التحديات التي تواجه الدول الأفريقية في جهودها لتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا اليوم إلى زيادة الوعي وتعزيز نتائج منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وكان موضوع عام ٢٠٢٣ هو ''تسخير المياه والطاقة من أجل تصنيع مستدام وتحوُّل اقتصادي شامل للجميع في إفريقيا''.

٥- عقد الفعاليات الجانبية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ والمشاركة فيها

٢٨- انضمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الشركاء في عقد فعاليات جانبية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ أو المشاركة فيها، لبيان وجهات النظر والأولويات الأفريقية والنهوض بها. وتتعلق الفعاليات بالمواضيع التالية:

(أ) سد الفجوات وإقامة الشراكات لتعزيز الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا؛

(ب) الابتكارات والتكنولوجيات الرائدة التي تساعد في التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات الوطنية الطوعية لدعم تسريع عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تكييف عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي في أوغندا؛

(هـ) رسم مسار نحو تحول رقمي متسارع في أفريقيا؛

(و) فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات؛

(ز) تسخير قوة الابتكار الرقمي من أجل عالم مستدام في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، في سياق مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات للدفع قُدُما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ح) التحول من القاعدة إلى القمة من خلال العمل على المستوى المحلي؛

(ط) تسخير السياسات ذات الأثر الكبير في السياق المحلي لتسريع عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الهدف ١١ وفي سبيل عقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة؛

(ي) النُّهُج الإقليمية لبناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية والاستجابة للأزمات من خلال تكييف عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي.

٦- المشاركة في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة

٢٩- عُقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ وكان تتويجا للمنتديات التحضيرية المتعددة المستويات والاجتماعات الأخرى، بما في ذلك الدورة

التاسعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة، والتي تمخضت عن سياسات تسريع وتدابير محدَّدة وقابلة للتنفيذ وغيرها من التدخلات المتعلقة بالأهداف.

٣٠- وفي مؤتمر القمة، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا الذي يقدم خيارات في مجال السياسات من أجل التوسع الطموح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار المبادرة العالمية للأعمال التجارية في أفريقيا، مناقشاتٍ رفيعةَ المستوى بشأن بناء سلسلة القيمة المتعلقة بالمركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات في المنطقة، وساعدت على المضي قدما في مبادرة تاريخية للبطاريات عابرة للحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا.

رابعا- بنود مطروحة للنظر منبثقةٌ عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة

٣٢- مهدت العملية التي أفضت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الطريق لاختيار ١٢ مبادرة كبيرة الأثر تهدف إلى إثبات أن تحقيق تقدُّم مُفضٍ إلى التحوّل أمرٌ ممكن رغم الظروف العالمية الصعبة. وتهدف المبادرات أيضا إلى تحفيز المزيد من العمل على مستوى القيادة والاستثمار للدفع بعملية التقدم نحو تحقيق الأهداف المستدامة على نطاق واسع من الآن وحتى عام ٢٠٣٠. ويرد في المرفق الثاني بهذا التقرير جدول يتضمن وصفا موجزا لهذه المبادرات.

٣٣- وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الساميون إعلانات سياسية تضمنت التزامات ودعوات للعمل تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٤- ولجنة الخبراء مدعوة إلى تقديم التوجيه وتحديد الإجراءات الإضافية اللازمة لمعالجة القضايا الناشئة والوفاء بالالتزامات والاستجابة للدعوات إلى التحرك الواردة في تلك الإعلانات السياسية، والتي يرد أبرزها في المرفق الثالث لهذا التقرير.

خامسا- الخطط المقرَّرة للدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

٣٥- ستَجري مواءمة موضوع الدورة العاشرة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٤، وهو ''تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقضاء على الفقر في زمن الأزمات المتعددة: تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بفعالية''.

٣٦- ومن أبرز سمات الدورة العاشرة ما يلي:

(أ) استعراض متعمق لخمسة أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة: الهدف ١ (القضاء على الفقر)، والهدف ٢ (القضاء التام على الجوع)، والهدف ١٣ (العمل المناخي)، والهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف ١٧ (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) وما يقابلها من أهداف في خطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) تحديد التدابير اللازمة للدفع قُدُما بنتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة وتفعيل المبادرات الـ١٢ ذات الأثر الكبير لتسريع تحقيق تلك الأهداف؛

(ج) إعداد وصياغة المساهَمة الإقليمية الأفريقية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٢٤؛

(د) استعدادات أفريقيا ومساهمتها في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في نيويورك يومي ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤.

٣٧- وستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنظيم الدورة العاشرة مع البلد المضيف، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وكيانات من منظومة الأمم المتحدة. وستُعقد خلال الأسبوع الذي يبدأ في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٤.

٣٨- وسيحضر الدورةَ وزراء ومقررو سياسات وخبراء رفيعو المستوى من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المنطقة، إلى جانب ممثلين عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من الشركاء الإنمائيين، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣٩- وأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجموعات الرئيسية، وأصحاب المصلحة الآخرون، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيون الآخرون مدعوون إلى ما يلي:

(أ) المساهمة في تنظيم الدورة؛

(ب) التخطيط للدورة والمشاركة فيها، بما في ذلك عن طريق تنظيم وعقد فعاليات جانبية لدعم المداولات خلال الدورة.

المرفق الأول

مبادراتٌ وسبلُ عملٍ وإجراءاتٌ مختارة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣

١- الفقرات التالية هي ملخص للرسائل البارزة والمبادرات وسبل العمل وغيرها من الإجراءات المختارة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، المستمدة من الرسائل الرئيسية وإعلان نيامي الذي انبثق عن الدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة.

ألف- الاتجاهات البارزة وسبل العمل والإجراءات الشاملة لعدة جوانب

٢- تعد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ إطارين أساسيين لتحقيق الرخاء المشترك في عالم سلمي وعادل وقادر على الصمود في وجه الصدمات المتعددة. غير أن معظم البلدان الأفريقية باتت تواجه، في منتصف الطريق إلى الموعد النهائي للتنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠، صعوبات، وهي بوجه عام ليست على المسار الصحيح لتحقيق معظم غايات أهداف التنمية المستدامة. ويتعين بذل جهود دؤوبة لتحقيق تلك الأهداف وأهداف خطة عام ٢٠٦٣.

٣- وستكون المبادرات الابتكارية والمفضية إلى التحوُّل، مثل الجدار الأزرق العظيم، والجدار الأخضر العظيم، وسلاسل القيمة الخاصة بالبطاريات والمركبات الكهربائية وأسواق الكربون الأفريقية الإقليمية؛ والتحولُ الرقمي؛ والاستفادةُ من العائد الديمغرافي الأفريقي من السكان الشباب؛ وتنفيذُ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية محركاتٍ مهمةً في التنفيذ الكامل للخطتين في أفريقيا.

٤- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائهم الإنمائيين أن يدعموا وينفذوا إجراءات محدد الهدف لتعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية ودون الوطنية لإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط وأطر الميزنة وتحقيق الأهداف.

٥- ولتحقيق تلك الأهداف، من الأهمية بمكان تعزيز النُّهُج التي تتمحور حول الإنسان وتعزيز مشاركة الفئات الضعيفة من السكان والمعرضين لخطر التخلف عن الركب، وذلك بتوجيه التمويل لإفساح المجال لمشاركة النساء والفتيات والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية واللاجئين والمشردين والمهاجرين.

٦- ويمكن تحقيق العائد الديمغرافي من خلال استثمارات محددة الأهداف لتعزيز رأس المال البشري، وتوسيع فرص إيجاد الوظائف، وإدارة التراث الطبيعي المشترك.

٧- وينبغي للمنسقين المقيمين أن يعززوا دعمهم لتنشيط المؤسسات الوطنية والخطط الإنمائية والنهوض بالمبادرات الكفيلة بإحداث التحوّل للتعافي من الأزمات المتعددة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إدماج تغير المناخ في التخطيط والميزنة الإنمائيين الوطنيين.

باء- الاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية

٩- ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائهم تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية واستخدامها كآليات مساءلة لضمان تقديم الخدمات العامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣. وعلاوة على ذلك، يجب إقامة روابط قوية والحفاظ عليها فيما بين الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية لتعزيز النهج القائمة على حقوق الإنسان وجمع البيانات ووضع السياسات.

١٠- ويجب على أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائهم الحرص على أن تكون الاستعراضات الوطنية الطوعية وجميع الإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ شاملة للجميع وتنطوي على مشاركة هادفة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

١١- وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم المجتمعات المحلية والحكومات في إجراء الاستعراضات المحلية الطوعية من أجل تكييف خطة التنمية المستدامة مع السياقات المحلية.

جيم- البيانات والإحصاءات

١٢- ينبغي وضع خرائط الطريق وتمويلها وتنفيذها لتحديث النظم الإحصائية الوطنية وإحداث التحوُّل فيها للاسترشاد بها في صياغة السياسات العامة والبرامج القائمة على البيانات والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٣- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائهم زيادة التمويل على الصعيد الوطني من أجل إنتاج البيانات على نحو مستدام وتعزيز جهود الرقمنة وتكنولوجيات البيانات الجديدة والابتكارية.

دال- العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٤- ينبغي إدماج سياسات واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها تنفيذا كاملا باعتبار ذلك أولويات متكاملة للرؤى والخطط الإنمائية الوطنية للدفع بتنفيذ الخطتين.

١٥- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائهم الإنمائيين أن يستثمروا بكثافة في العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما يضمن اتساق آليات التمويل مع الأولويات الإنمائية الأفريقية، ومراعاة المعارف الذاتية والمحلية عند وضع النماذج الاقتصادية وإجراء البحوث في القارة.

هاء- المبادرات وسبل العمل والإجراءات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة المختارة وما يقابلها من أهداف في خطة عام ٢٠٦٣

١- المياه النظيفة والصرف الصحي

١٦- ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا زيادة تخصيص الموارد المحلية لتحسين وتطوير الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي وإدارة الموارد المائية، لا سيما موارد المياه الجوفية العابرة للحدود، وتيسير استثمارات القطاع الخاص فيها.

١٧- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين أن يعززوا ويدعموا إدراج مسائل الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في الخطط والسياسات الرامية إلى إدارة الموارد المائية.

١٨- وينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة تفعيل ''مبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا'' حتى تتمكن من تقديم خدماتها بكفاءة وفعالية، استجابة لطلبات البلدان والمناطق للحصول على الدعم التقني.

٢- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

١٩- ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يدعموا الاستثمار في الغاز الطبيعي باعتباره وقودا انتقاليا في أفريقيا، تمشيا مع بيان كيغالي الصادر عن منتدى الطاقة المستدامة للجميع والموقف الأفريقي المشترك بشأن الحصول على الطاقة والانتقال العادل، لحفز تكامل أسرع وعلى نطاق واسع لمصادر الطاقة المتجددة المتغيرة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.

٢٠- وينبغي للبلدان الأفريقية وشركائها تعزيز الطاقة المتجددة، وإحداث انتقال عادل، وتنفيذ بنية تحتية خضراء وقادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال تحديد ومتابعة النماذج الاقتصادية المبنية على سلاسل القيمة المستدامة، والسماح للبلدان الأفريقية بالاستفادة من مواردها الطبيعية، والبناء على الميزة النسبية التي تتمتع بها القارة والمتمثلة في رأسمالها الطبيعي وعائدها الديموغرافي.

٢١- وينبغي للحكومات الأفريقية أن تعمل على وجه السرعة على تعزيز سياساتها وتهيئة بيئة تمكينية لاستخدام الموارد العامة المحدودة لزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي واستثمارات القطاع الخاص الأفريقي في عملية الانتقال في مجال الطاقة.

٣- الصناعة والابتكار والبنية التحتية

٢٢- ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يستثمروا في مشاريع لتعزيز التصنيع وتصدير السلع الجاهزة من أجل الاستفادة الكاملة من الفرص الناشئة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢٣- وينبغي للحكومات الأفريقية أن تنفذ سياسات واستراتيجيات لتوسيع نطاق الابتكار، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث فرص العمل، وزيادة الإنتاجية في أفريقيا.

٤- مدن ومجتمعات محلية مستدامة

٢٤- ينبغي للبلدان الأفريقية وشركائها بناء قدرة المدن على الصمود في مواجهة الكوارث الناجمة عن المناخ، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات الحوكمة ونظم الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة، والاستفادة من نهج الشراكة البرنامجية لمبادرة ''جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام ٢٠٣٠'' في جميع أنحاء القارة.

٢٥- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على تهيئة بيئة تمكينية لهيكلٍ حوكمةٍ شامل للتخطيط الحضري، لا سيما لإدماج الفئات المهمشة مثل المهاجرين واللاجئين وذوي الإعاقة.

٥- إقامة شراكات لتحقيق الأهداف

٢٦- ينبغي تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال إجراءات ملموسة لإصلاح الهيكل المالي العالمي لكي يستجيب للاحتياجات الأفريقية.

٢٧- وينبغي العمل على وجه السرعة على تفعيل التحالف من أجل ديون يمكن تحملها وصندوق الخسائر والأضرار الذي أُعلن في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢٨- وينبغي تحفيز الشراكات والأنشطة بغية إنقاذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المساءلة عنها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٣ بشأن التنمية المستدامة وفي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تدابير محددة لتشجيع الاستثمار لاستخدام الطاقة المتجددة والموارد المعدنية الأفريقية على نحو مستدام، والاستفادة

من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز آليات الرصد والمساءلة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة على مختلف المستويات.

٢٩- إن التصدي للتحديات الأمنية والالتزام بالسلام الدائم في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك من خلال التضامن الإقليمي والعالمي، هو شرط أساسي لتسريع عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣.

المرفق الثاني

المبادرات ذات الأثر الكبير

تهدف المبادرات الـ١٢ ذات الأثر الكبير (٦ انتقالية، و١ شاملة، و٥ تمكينية) المدرجة في الجدول إلى إثبات أن التقدم المفضي إلى التحوّل أمر ممكن، رغم الظروف العالمية الصعبة، وإلى تعبئة المزيد من الطاقات القيادية والاستثمار لتحقيق التقدم على نطاق واسع من الآن وحتى عام ٢٠٣٠. ويكمن الغرض منها في توسيع نطاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعجيل به.[٩]

انتقالية	توسيع نطاق الطموح لتحقيق الهدف ٧ من خلال اتفاقات الطاقة
	الاستفادة من قوة التنوع البيولوجي والطبيعة للدفع بالتقدم الاقتصادي العادل
	إحداث التحول في مجال التعليم لبناء مستقبل أفضل للجميع
	تسريع استحداث فرص العمل والحماية الاجتماعية من أجل عمليات انتقالية عادلة على الصعيد العالمي
	تحويل النظم الغذائية من أجل عالم مستدام خال من الجوع
	إقامة بنية تحتية رقمية عامة شاملة للجميع
شاملة لعدة جوانب	القضاء على العنف ضد النساء والفتيات
تمكينية	زيادة التمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة لتحقيق الأهداف
	تحويل التجارة لتعزيز التنمية الاقتصادية
	تعزيز التحالفات المحلية لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠
	بناء قدرات القطاع العام من أجل المستقبل
	إطلاق العنان للقوة الكامنة في البيانات لتحقيق الأهداف

[٩] لمزيد من المعلومات، انظر www.un.org/en/sdg-summit-2023/page/transformative-action. .

المرفق الثالث

الالتزامات والدعوات إلى اتخاذ إجراءات والمسائل المنبثقة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة

١- ترد أدناه الالتزامات والدعوات إلى اتخاذ إجراءات، التي جاءت في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (A/HLPF/2023/L.1) وفي الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/RES/78/1، المرفق)، إلى جانب المسائل الناشئة التي نوقشت في المنتدى وفي مؤتمر القمة، وذلك بغرض تيسير الأمر على لجنة الخبراء النظر فيها.

ألف- الالتزامات

٢- التزم رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون بما يلي:

(أ) العمل على وجه الاستعجال على تحقيق الرؤية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها خطة عمل تهدف لما فيه صالح الناس والكوكب وتحقيق الرخاء والسلام والشراكة، دون ترك أحد يتخلف عن الركب؛

(ب) اتخاذ إجراءات جريئة وطموحة وسريعة وعادلة تفضي إلى التحول وترتكز على التضامن الدولي والتعاون الفعال على جميع المستويات؛

(ج) مواصلة إدماج أهداف التنمية المستدامة في أطر سياساتهم الوطنية ووضع خطط وطنية للعمل المعجل المفضي إلى التحوُّل؛

(د) مواصلة اتخاذ الإجراءات لسد الفجوات الرقمية وتعميم فوائد الرقمنة؛

(هـ) اتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود المبذولة على صعيد نظم البيانات الدولية والوطنية والمحلية من أجل جمع بيانات عالية الجودة وذات صلة ومصنفة وموثوقة في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكثيف الجهود لتعزيز البيانات والقدرات الإحصائية في البلدان النامية؛

(و) الدفع قُدما في أقرب الآجال باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بمعالجة الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم حوافز، للتصدي لتكلفة الديون المرتفعة والمخاطر المتزايدة للمديونية الحرجة، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، وتوسيع نطاق تمويل التنمية الميسور التكلفة والطويل الأجل بشكل مكثف، وتوسيع نطاق تمويل الطوارئ لصالح البلدان المحتاجة؛

(ز) منع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها، وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول واستردادها؛

(ح) دعم إصلاح الهيكل المالي الدولي والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف؛

(ط) استكشاف مؤشرات قياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكمِّلة للناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه بهدف إيجاد نهج أكثر شمولا إزاء التعاون الدولي.

باء- دعوات لاتخاذ إجراءات

٣- أصدر رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون نداءً لاتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) زيادة مقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقايضة الديون بالمناخ والطبيعة ومقايضة الديون بالأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، مع التسليم بأن مقايضة الديون لا يمكن أن تحل محل ترتيبات معالجة مسألة الديون بشكل أعم في حالات الديون التي لا يمكن تحملها، بما يسمح للبلدان النامية باستخدام مدفوعات خدمة الديون للاستثمارات في التنمية المستدامة؛

(ب) تغيير وجهة حقوق السحب الخاصة طوعا وعلى سبيل الاستعجال نحو أشد البلدان احتياجا، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة بوصفها أصولا احتياطية.

جيم- المسائل الناشئة

٤- تتعلق المسائل الناشئة التي نوقشت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة بما يلي:

(أ) اعتبار محو الأمية الرقمية والربط الشامل بالإنترنت ركيزتين أساسيتين للثورة الصناعية الرابعة للمساعدة في منع تفاقم الفجوة الرقمية؛

(ب) جعل الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية أكثر استنادا إلى البيانات والأدلة والمشاركة، واستخدام نتائج تلك الاستعراضات لتعزيز إصلاح وتنفيذ السياسات والخطط على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(ج) القيام بعمل مشترك لتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال ١٢ مبادرة كبيرة الأثر؛

(د) زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ وإشراك وتعزيز أصوات القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب في تصميم وتنفيذ ومراجعة السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) تسخير إمكانات الموارد المعدنية والمائية وموارد الطاقة للدفع بالتصنيع الأخضر في أفريقيا.